قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2024 – أحكام قضائية

ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2024 بداية من **1 يناير** حتى **31 ديسمبر 2024**، وذلك على خلفية الناشطية المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق لأول مرة** (بعد القبض مباشرة، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس)، حيث **تم توثيق 3485 جلسة تحقيق** على مدار 2024.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث **تم توثيق 1649 حالة** خلال 2024.
3. **الأحكام القضائية** الصادرة من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم **توثيق 393 حكم قضائي.**

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق لأول مرة.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث **نوع الحكم**، تم تسجيل العدد الأكبر من الأحكام **بـ"البراءة"** لإجمالي **87 شخص**، فيما كان هناك **80 حكما بـ"السجن المشدد بين 10-15 سنة"**، و **73 حكما بـ"السجن المؤبد"**، و **61 بـ"الحبس سنة او مدة اقل"**، بينما كان هناك **50 حكما بـ"الحبس سنتين إلى 3 سنوات"**، وتلا ذلك في العدد الحكم **بـ"الإعدام"** بعدد **22 حكما**، ثم **20 حكما بـ"السجن المشدد بين 4-7 سنوات"**.

وفقاً **للنوع الاجتماعي للشخص** المحكوم عليه، كان هناك **379** من **الذكور** و **14** من **الإناث**، ووفقاً للنطاق الزمني شهد **الربع الأول العدد الأكبر** من الأحكام القضائية بعدد **161 حكما**، ثم **الربع الثاني** و**الرابع** بعدد **84** و **79** على الترتيب، فيما جاء **الربع الثالث** من 2024 **بالعدد الأقل** من الأحكام بعدد **69** نظراً للإجازة القضائية.

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

خلال عام **2024**، شهدت الأحكام الجنائية في مصر تباينًا ملحوظًا بين الأرباع الزمنية المختلفة. فقد كان **الربع الأول** هو الأكثر نشاطًا على الإطلاق بإجمالي **161 حكما**، وهو ما يمثل بنسبة **40.96%** من مجمل الأحكام خلال العام. يعكس ذلك نشاطًا قضائيًا مكثفًا في بدايات السنة، قد يكون مرتبطًا بتصفية قضايا مؤجلة من عام 2023 أو نتيجة ضغط لسرعة البت في ملفات تراكمت مع نهاية العام السابق.

ومع بداية **الربع الثاني** تراجع العدد بشكل واضح ليصل إلى **79 حكما** فقط بنسبة **20.10%**، وهو أدنى مستوى مقارنة ببداية العام. قد يشير هذا التراجع إلى بطء نسبي في وتيرة انعقاد الجلسات أو إحالة قضايا أكبر حجمًا تتطلب وقتًا أطول للفصل فيها.

وفي **الربع الثالث** استمر الانخفاض ليسجل **69 حكما** بنسبة **17.56%**، ليكون بذلك أضعف الفترات من حيث وتيرة إصدار الأحكام. ويرتبط هذا الانخفاض غالبًا بالعطلة القضائية، حيث يتراجع معدل إصدار الأحكام بسبب قلة انعقاد الجلسات.

أما في **الربع الرابع**، فقد ارتفعت الأعداد مرة أخرى لتصل إلى **84 حكما** بنسبة **21.37%**، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي مقارنة بمنتصف العام. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بمحاولة المحاكم تسريع وتيرة الفصل في القضايا مع اقتراب نهاية السنة المالية والإدارية، لسد الفجوة التي خلفها التراجع في منتصف العام.

وبهذا يمكن القول إن عام 2024 بدأ بزخم قضائي قوي، ثم شهد حالة من التراجع في منتصفه بفعل عوامل تنظيمية وإجرائية، قبل أن يستعيد نسبيًا بعض النشاط في نهايته.

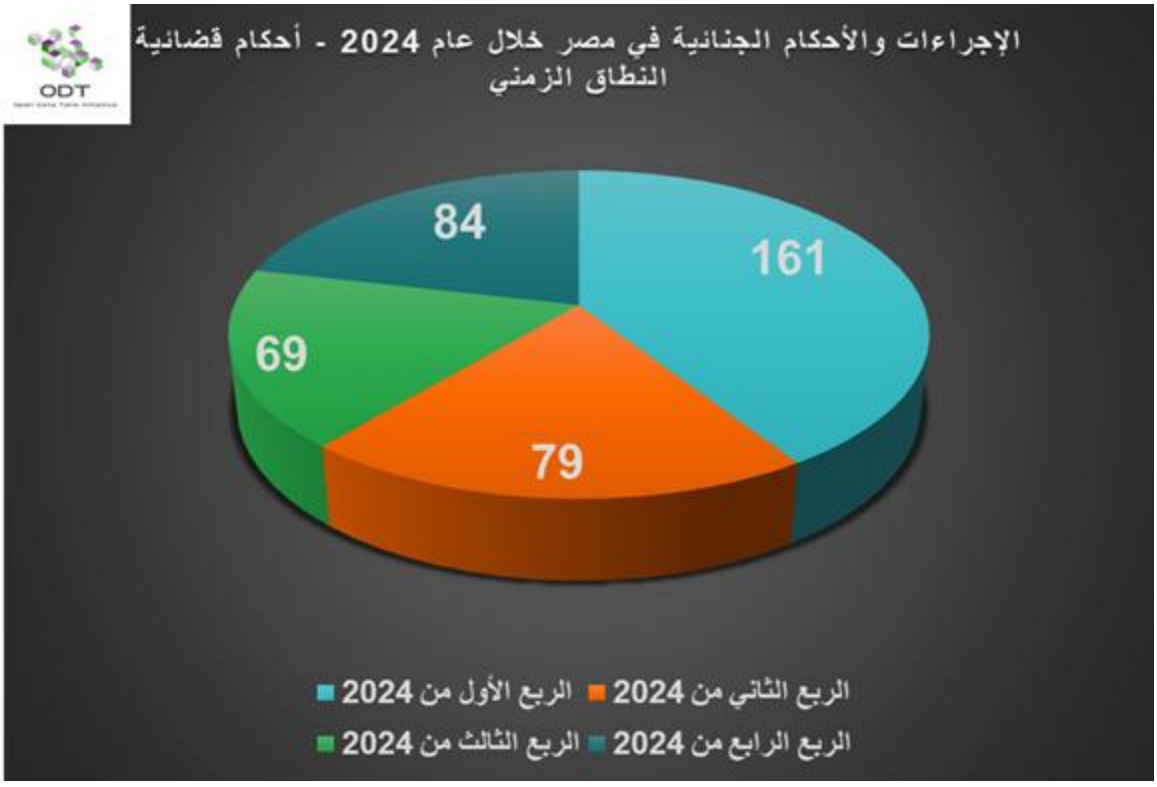

ثالثًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي" :

تكشف البيانات الخاصة بتوزيع الأحكام القضائية خلال عام 2024 عن **تركّز واضح في ثلاث محافظات رئيسية** هما **القاهرة والشرقية والإسماعيلية**، بينما جاءت باقي المحافظات بأرقام محدودة للغاية لا تكاد تُذكر.

فقد احتلت **القاهرة المركز الأول** بفارق كبير، مسجّلة **247 حكمًا قضائيًا** من إجمالي **393 حكمًا**، أي ما يعادل نحو **62.85% من إجمالي الأحكام الصادرة خلال العام**. هذا الثقل العددي يعكس مركزية العاصمة في المشهد القضائي، بوصفها أكبر الدوائر القضائية وأكثرها ازدحامًا بالقضايا ذات الطابع العام والسياسي.

وجاءت **الشرقية** في المرتبة الثانية بعدد **80 حكمًا**، أي نحو **20.36%**، وهو عدد كبير نسبيًا مقارنة بالإسماعيلية، ويشير إلى نشاط قضائي متواصل خلال العام، ربما مرتبط بتوزع القضايا عبر مختلف الأرباع الزمنية.

أما **الإسماعيلية** فقد سجلت **62 حكمًا** بنسبة **15.78%**، وهي نسبة لافتة بالنظر إلى حجم المحافظة، وتشير إلى نشاط قضائي مكثف خلال الربع الأخير من العام تحديدًا، ما قد يعكس تركيزًا زمنيًا أو موضوعيًا في قضايا معينة أُدرجت ضمن نطاقها القضائي.

وبالمقابل، كانت مساهمة المحافظات الأخرى **القليوبية والغربية والمنوفية** ضئيلة للغاية، إذ لم تتجاوز حكمين لكل منها، وهو ما يمثل نسبة أقل من 0.5% مجتمعة.

بذلك يمكن القول إن **المشهد القضائي في عام 2024 اتسم بتمركز قوي داخل القاهرة والشرقية والإسماعيلية**، اللتي استحوذن معًا على نحو **98% من الأحكام الصادرة**، مقابل حضور هامشي لبقية المحافظات، وهو ما يعكس استمرار **المركزية الواضحة في توزيع النشاط القضائي** داخل نطاق جغرافي محدود.

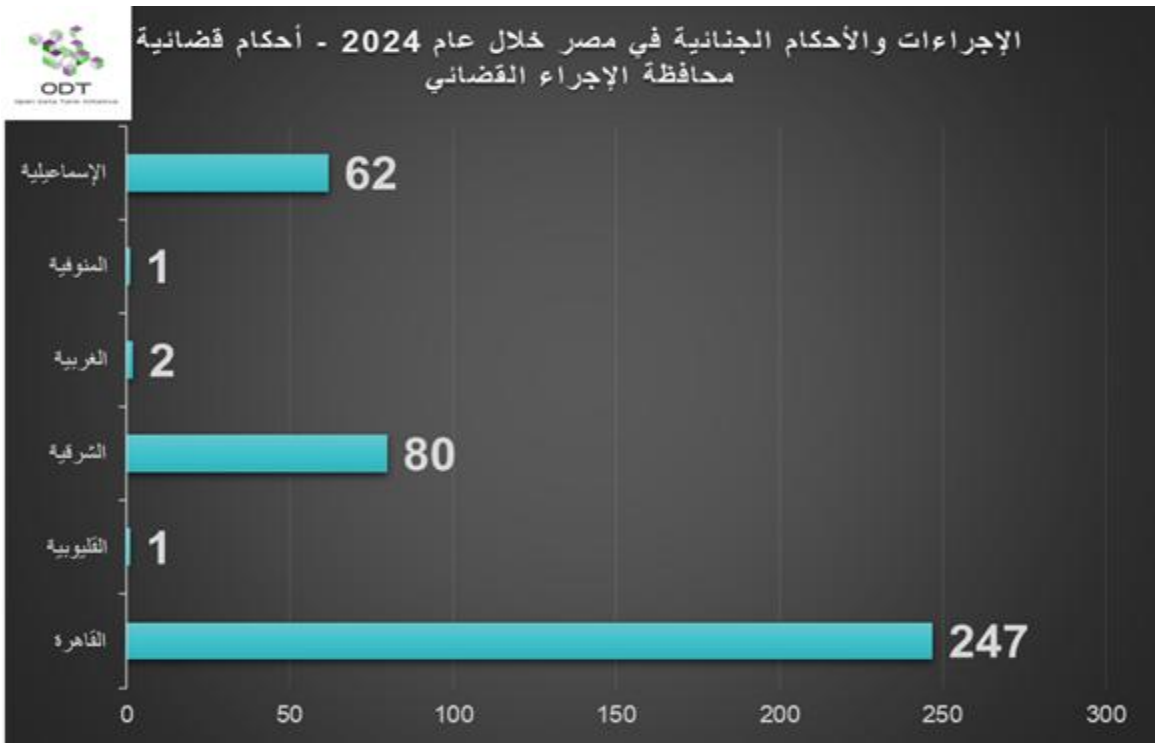

رابعًا: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار:

أما عن **نوع القرار القضائي** الصادر خلال عام 2024، فيتضح وجود تباين واضح بين الأحكام من حيث شدتها وطبيعتها. فقد جاءت **أحكام "البراءة"** في الصدارة بعدد **87 حكمًا**، بما يعادل نحو **22.14%** من إجمالي الأحكام، وهو ما يشير إلى مساحة معتبرة من القضايا التي انتهت دون إدانة، ربما لضعف الأدلة أو لاختلاف تقدير المحكمة لوقائع الاتهام.تلتها **أحكام "الحبس سنة أو مدة أقل"** بعدد **61 حكمًا** نحو **(15.52%)**، ما يعكس اتجاهًا قضائيًا نحو العقوبات القصيرة في بعض القضايا الأقل خطورة.

أما في جانب الأحكام الأشد، فقد صدر **50 حكمًا "حبس سنتين إلى 3 سنوات"(12.72%)**، و **20 حكمًا "السجن المشدد بين 4–7 سنوات"(5.9%)**، في حين ارتفع عدد الأحكام إلى **80 حكمًا "السجن المشدد بين 10–15 سنة"(20.36%)**، و **73 حكمًا "السجن المؤبد" (18.58%)**، ما يعكس بوضوح ميلًا نحو العقوبات الطويلة في شريحة كبيرة من القضايا.

كما سُجلت **22 حالة "إعدام"** حوالي **(5.60%)**تمثل أقصى درجات التشديد، وتشير إلى استمرار حضور هذه العقوبة في منظومة الأحكام الصادرة خلال العام.

بوجه عام، يعكس توزيع الأحكام خلال 2024 مشهدًا مزدوجًا يجمع بين طرفي النقيض: من جهة، حضور كبير لأحكام البراءة والعقوبات القصيرة، ومن جهة أخرى، ميل واضح إلى العقوبات المشددة والمؤبد والإعدام، بما يبرز تدرجًا حادًا في طبيعة القضايا وتفاوتًا في خطورتها وفي التوجه القضائي تجاهها.

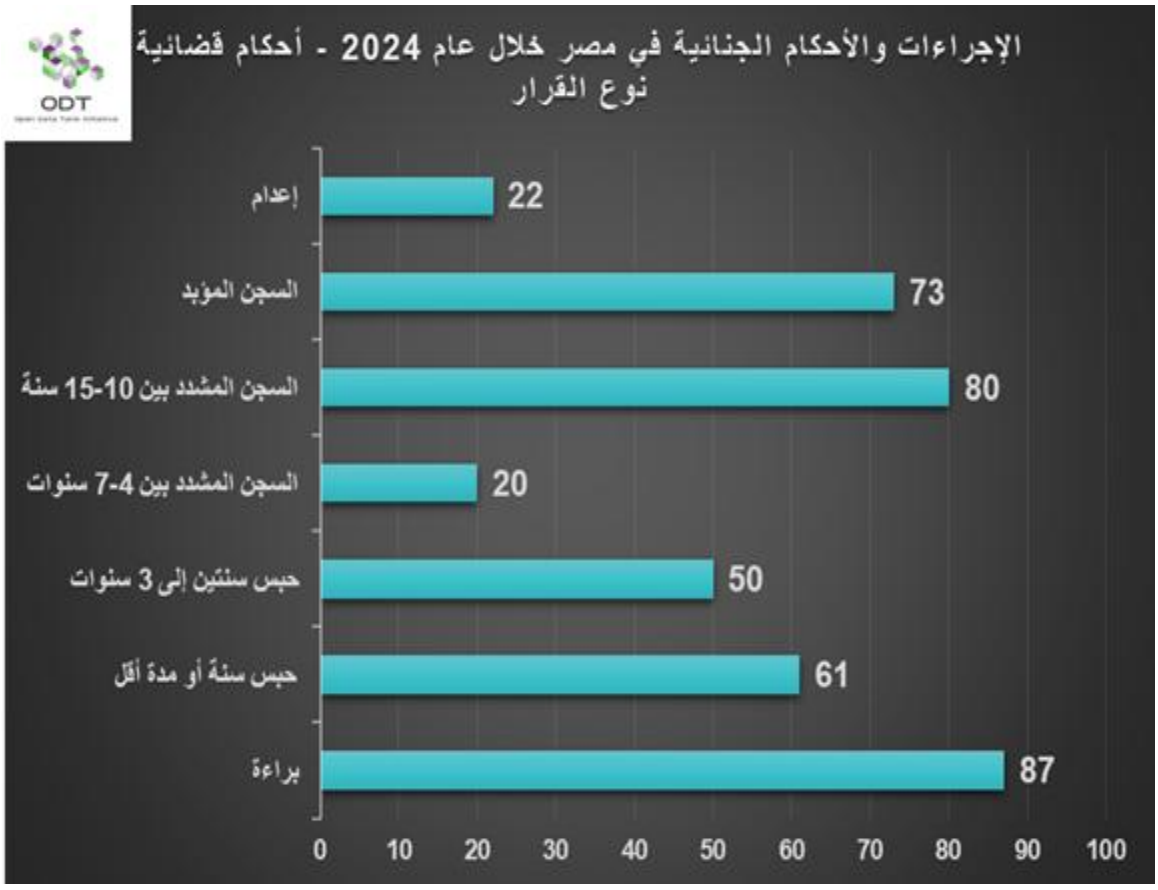

خامسًا: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

تُظهر البيانات الخاصة **بالنوع الاجتماعي** أن **الذكور يشكلون الغالبية الساحقة** في الإجراءات والأحكام الجنائية خلال عام 2024، إذ بلغ عددهم **379 شخصا** من إجمالي **393**، أي ما يعادل نحو **96.45%** من إجمالي القرارات. في المقابل، لم يتجاوز عدد الأناث **14 شخصا** فقط بنسبة تقارب **3.56%**، وهو ما يعكس محدودية حضورهن مقارنة بالذكور. ورغم هذا الحجم المحدود، إلا أن مشاركة الأناث جاءت موزعة على أكثر من نوع من القرارات، حيث سُجل لهن حضور واضح في أحكام **الحبس لمدة سنة أو أقل (6 حالات)**، وكذلك في **السجن المشدد من 4 -7 سنوات (5 حالات)**، إلى جانب حالات أقل في **السجن المشدد من 10 إلى 15 سنة (3 حالات)**. وفي المقابل، اقتصرت أحكام مثل **السجن المؤبد** و**الإعدام** على الذكور وحدهم، وهو ما يعكس أن الأناث رغم قلة عددهن، إلا أن حضورهن لم يقتصر على القضايا البسيطة، بل شمل أيضًا بعض الأحكام المشددة.